السلطات السعودية تعتقل معتمرة تونسية في مكة



وأفادت المصادر بأن المعتمرة التونسية احتُجزت لمدة يومين، وخضعت لجلسات تحقيق، تعرّضت خلالها لمعاملة وصفت بأنها غير إنسانية، على خلفية نشرها محتوى ينتقد الواقع الخدمي في المدينة المقدسة.

وبحسب المعطيات فإن مقطع الفيديو الذي نشرته المعتمرة أظهر مشاهد لأحياء سكنية تعاني من تراكم النفايات وضعف الصيانة، في مناطق لا تبعد كثيراً عن محيط الحرم، ما أثار تفاعلاً واسعاً على منصات التواصل الاجتماعي.

وأوضحت المصادر ذاتها أن السلطات أفرجت عن المعتمرة لاحقاً، بعد تدخل السفارة التونسية في الرياض،

دون صدور توضيح رسمي بشأن أسباب الاحتجاز أو طبيعة التحقيقات.

وتعكس هذه الواقعة حساسية متزايدة تجاه أي انتقادات تتعلق بإدارة الخدمات في المدن الدينية، خاصة في ظل الجهود الرسمية لتقديم صورة متقدمة عن البنية التحتية المرتبطة بالحج والعمرة.

وتأتي هذه الحادثة في سياق شكاوى متكررة من زوار وسكان بشأن تفاوت مستوى الخدمات داخل مكة، حيث تتركز أعمال التطوير في محيط الحرم والمشاريع الاستثمارية الكبرى، بينما تعاني أحياء أخرى من ضعف في النظافة والصيانة والبنية التحتية.

وتُظهر هذه الشكاوى فجوة واضحة بين المناطق التي تحظى باهتمام استثماري مكثف، وتلك التي تقع خارج نطاق المشاريع الكبرى، ما يطرح تساؤلات حول عدالة توزيع الموارد داخل المدينة.

وتمتد هذه الانتقادات إلى مدن سعودية أخرى، حيث يشكو سكان من تراجع الخدمات البلدية وتهميش بعض المناطق لصالح مشاريع ترفيهية وسياحية ضخمة في مدن محددة.

وتشير تقارير غير رسمية إلى أن أولويات الإنفاق تتجه بشكل متزايد نحو المشاريع الكبرى المرتبطة برؤية 2030، ما يترك بعض المدن والأحياء خارج دائرة الاهتمام التنموي المباشر.

وتعكس هذه السياسة نمطاً من التنمية غير المتوازنة، حيث يتم التركيز على واجهات حضرية حديثة، مقابل تراجع في الخدمات الأساسية في مناطق أخرى.

وتُبرز مكة حالة خاصة في هذا السياق، نظراً لمكانتها الدينية العالمية، ما يجعل أي قصور في الخدمات محط اهتمام واسع من الزوار المسلمين.

وتتزايد الضغوط على السلطات السعودية لتحسين جودة الخدمات في جميع أحياء المدينة، وليس فقط في المناطق المحيطة بالحرم، لضمان تجربة متكاملة للمعتمرين والحجاج.

في المقابل، تواصل الجهات الرسمية الترويج إعلاميا لخطط مشاريع تطويرية كبرى في مكة، تشمل توسعة البنية التحتية وتحسين شبكات النقل والخدمات. غير أن هذه المشاريع، رغم أهميتها، لا تعالج بشكل كامل المشكلات اليومية التي يواجهها السكان والزوار في بعض الأحياء.

وتعكس حادثة المعتمرة التونسية أيضاً تضييقاً على حرية التعبير، خاصة في ما يتعلق بانتقاد الأداء الحكومي، حيث يُنظر إلى مثل هذه الحالات كرسائل ردع لمنع تداول صور سلبية.

وتثير هذه التطورات مخاوف بشأن قدرة الأفراد على نقل الواقع الخدمي دون التعرض لإجراءات قانونية، ما قد يؤثر على تدفق المعلومات حول الأوضاع الميدانية.

وتتزامن هذه القضية مع تزايد الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة لعرض المشكلات المحلية، في ظل محدودية القنوات التقليدية للنقد والمساءلة ما يؤكد الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني في بلاد الحرمين.